

تقرير مفوضة الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان



الأمم المتحدة • نيويورك، ٢٠١٤



ملاحظة

تتألف رموز وثائق الأمم المتحدة من حروف وأرقام. ويعني إيراد أحد هذه الرموز
الإحالة إلى إحدى وثائق الأمم المتحدة.

المحتويات

الصفحة	الفصل
٤	الأول - مقدمة
٦	الثاني - الأولويات المواضيعية لمفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان
٦	ألف - تعزيز الآليات الدولية لحقوق الإنسان
١١	باء - تعزيز المساواة ومكافحة التمييز
١٦	جيم - مكافحة الإفلات من العقاب وتعزيز المساءلة وسيادة القانون
٢٠	دال - إدماج حقوق الإنسان في التنمية وفي المجال الاقتصادي
٢٤	هاء - توسيع الحيز الديمقراطي
٢٥	واو - الإنذار المبكر وحماية حقوق الإنسان في حالات التراجع والعنف وانعدام الأمن
٣٠	الثالث - الاستنتاجات

الفصل الأول

مقدمة

١ - يُقدّم هذا التقرير إلى الجمعية العامة عملاً بقرار الجمعية العامة ١٤١/٤٨، وهو يسلط الضوء على بعض الإنجازات الرئيسية التي حققتها مفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان (المفوضية) في الفترة الممتدة بين آب/أغسطس ٢٠١٣ وتموز/يوليه ٢٠١٤ في إطار خطتها للإدارة للفترتين ٢٠١٢-٢٠١٣ و ٢٠١٤-٢٠١٧^(١).

٢ - ويعكس هيكل التقرير الأولويات المواضيعية الواردة في خطة الإدارة الحالية: تعزيز الآليات الدولية لحقوق الإنسان؛ وتعزيز المساواة ومكافحة التمييز؛ ومكافحة الإفلات من العقاب وتعزيز المساءلة وسيادة القانون؛ وإدماج حقوق الإنسان في التنمية وفي المجال الاقتصادي؛ وتوسيع نطاق الحيز الديمقراطي؛ والإنذار المبكر وحماية حقوق الإنسان في حالات النزاع والعنف وانعدام الأمن. ويُعتبر توسيع نطاق الحيز الديمقراطي أولوية مواضيعية جديدة من أولويات المفوضية في حين تم بوضوح إدماج حماية حقوق الإنسان في سياق الهجرة، في صلب جميع الأولويات. وتغطي الأولويات المواضيعية الحقوق المدنية والثقافية والاقتصادية والسياسية والاجتماعية، وهي شاملة لجميع القطاعات وتعزز إحداها الأخرى، مما يعزز العروة الوثقى بين جميع حقوق الإنسان وأواصر الترابط التي تجمع بينها.

٣ - وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، اضطلعت مفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان بعثات إلى البلدان التالية: سري لانكا، وأفغانستان، وبولندا، ونيجيريا، وجمهورية أفريقيا الوسطى، وجنوب السودان، وجورجيا، والمغرب؛ وقامت نائبة المفوضية السامية بزيارة إلى كل من جمهورية الكونغو الديمقراطية، واليمن، وتوغو، وجمهورية مولدوفا، وكمبوديا، وغواتيمالا؛ وقام الأمين العام المساعد لشؤون حقوق الإنسان بزيارة إلى كل من جمهورية أفريقيا الوسطى، وجنوب السودان، وأوكرانيا، وبوروندي^(٢).

٤ - وأكدت التطورات التي شهدتها الفترة المشمولة بالتقرير الاتجاهات الإيجابية المبينة في التقارير السابقة، وبخاصة الاهتمام المطّرد والآخذ في الازدياد بحقوق الإنسان في سياق السلام والأمن والتنمية من جانب عدد متزايد من الدول الأعضاء والهيئات الحكومية الدولية فضلاً عن التصميم السائد في أرجاء الأمم المتحدة بإدراج حقوق الإنسان في صلب عمل

(١) الخطة متاحة على الموقع الشبكي:

http://www2.ohchr.org/english/ohchrreport2014_2017/omp_web_versionindex.html#/home

(٢) حسب الترتيب الزمني للزيارات التي قام بها كل مسؤول من المسؤولين المنوّه عنهم.

المنظمة، كما يتضح من خطة العمل المقدمة من الأمين العام المعنونة "الحقوق أولاً"، فضلاً عن سياسته المتعلقة بتبذل العناية الواجبة في مراعاة حقوق الإنسان، وفحص سوابق موظفي الأمم المتحدة في مجال حقوق الإنسان.

٥ - وثمة اتجاه متنامٍ آخر، يستمد جذوره جزئياً من أوجه التقدم المنشود عنها، وهو استمرار وتنامي الطلب من المفوضية للعمل على جبهات متعددة: مواصلة تعزيز ما تقدمه من دعم لعمل الآليات الدولية لحقوق الإنسان؛ وإسداء المشورة والاضطلاع بالرصد، وإصدار تقارير حينية في سياق الأزمات؛ وتقديم الدعم للجان تقصي الحقائق؛ ومراعاة تعميم منظور حقوق الإنسان في سائر المنظومة الدولية؛ ونشر مستشاري حقوق الإنسان وتوفير التعاون التقني.

٦ - ومن ناحية أخرى، فإن التحديات القديمة العهد - المبينة أيضاً في التقارير السابقة - تُضعف حماية حقوق الإنسان: أعمال العنف والنزاعات المديدة والمزمنة التي غالباً ما تكون لها أبعاد إقليمية أو دولية؛ والأزمات الاقتصادية والاجتماعية المستعصية والفقر والحرمان؛ وارتفاع حدة التمييز، وعدم المساواة والتعصب المستند لأسباب عديدة؛ والقيود المفروضة على منظمات المجتمع المدني والمدافعين عن حقوق الإنسان والمُبلغين عن المخالفات في جميع المناطق.

٧ - ففي تموز/يوليه ٢٠١٤، كانت المفوضية تقدم الدعم لما عدده ٦٧ شكلاً من أشكال الوجود الميداني المعني بحقوق الإنسان^(٣) بعد نشر ١٠ مستشارين إضافيين في حزيران/يونيه وتموز/يوليه ٢٠١٤^(٤).

(٣) يتكون هذا العدد من ١٣ مكتباً قطرياً/قائماً بذاته، و ١٢ مكتباً/مركزاً إقليمياً، وعناصر معنيين بحقوق الإنسان يعملون في ١٤ بعثة من بعثات السلام التابعة للأمم المتحدة، و ٢٨ مستشاراً لحقوق الإنسان.

(٤) تم نشر مستشاري حقوق الإنسان إلى أفارقة الأمم المتحدة القطرية العاملة في بنغلاديش، وجامايكا، وجمهورية تنزانيا المتحدة، والجمهورية الدومينيكية، وزامبيا، وسيراليون، وملاوي، ونيجيريا، وإلى الفريقين الإقليميين التابعين لمجموعة الأمم المتحدة الإنمائية لمنطقة آسيا والمحيط الهادئ، والأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي.

الفصل الثاني

الأولويات المواضيعية لمفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان

٨ - يصف هذا التقرير بعض الأنشطة الرئيسية التي اضطلعت بها المفوضية على الصعيدين العالمي والميداني، في إطار الأولويات المواضيعية المبينة في خطة الإدارة للمفوضية للفترة ٢٠١٤-٢٠١٧.

ألف - تعزيز الآليات الدولية لحقوق الإنسان

٩ - واصلت المفوضية على الصعيدين العالمي والميداني تسليط الضوء على جميع الآليات الدولية لحقوق الإنسان وتعزيز سبل الوصول إليها، ودعم الأعمال التي تضطلع بها، مؤكدة أهمية اتباع نهج متكامل لتنفيذ توصياتها. وفي أيار/مايو ٢٠١٤، أصدرت المفوضية خرائط العالم التفاعلية بهدف تحسين إمكانية الحصول على المعلومات المتعلقة بالالتزامات الدولية لحقوق الإنسان المترتبة على عاتق الدول^(٥).

١٠ - وواصلت المفوضية تعزيز تعاونها مع الاتحاد الأفريقي على الأنشطة المشتركة مع آلياتها لحقوق الإنسان. وبدعم من المفوضية، استعرضت آلية الإجراءات الخاصة التابعة لمجلس حقوق الإنسان وآلية الإجراءات الخاصة التابعة للمفوضية الأفريقية المعنية بحقوق الإنسان والشعوب خريطة طريق أديس أبابا (وهي عبارة عن إطار للتعاون بين آليتي الإجراءات الخاصة التابعتين للكيانين)، وذلك في اجتماع عُقد في نيسان/أبريل ٢٠١٤. وتم الاتفاق على المحافظة على الإطار وعلى تسريع وتيرة تنفيذه. وغالبا ما يُستشهد بخريطة طريق أديس أبابا كنموذج جيد لتعزيز التعاون بين النظامين الدولي والإقليمي لحقوق الإنسان.

١١ - وفي حزيران/يونيه ٢٠١٤، قدمت المفوضية إلى مجلس حقوق الإنسان، بالتعاون الوثيق مع المقررة الخاصة المعنية بالاتجار بالأشخاص، وبخاصة النساء والأطفال مجموعة من المبادئ الأساسية التي تستند إلى القانون الدولي والتي تهدف إلى توفير التوجيه للدول في مجال تنفيذ الحق في توفير انتصاف فعال لضحايا الاتجار بالأشخاص (انظر A/HRC/26/18). وقد شجعت المفوضية المجلس على النظر في الموافقة على المبادئ الأساسية بهدف تشجيع الدول على إدماجها في إطارها القانوني الوطني.

١٢ - وفي هذا السياق أيضا، قدمت المفوضية الدعم لحكومة باراغواي في تطوير بوابة إلكترونية للبحث في شبكة الإنترنت شُرع بتشغيلها في حزيران/يونيه ٢٠١٤ وتهدف إلى

(٥) متاحة على الموقع الشبكي: <http://indicators.ohchr.org>.

تعزيز قدرة الدولة على رصد تنفيذ توصيات الآليات وتقديم تقارير عنها. كما قدمت المفوضية المساعدة إلى حكومة جورجيا في وضع خطة العمل الوطنية لحقوق الإنسان، في صيغتها النهائية، وهي تتضمن توصيات الآليات كافة.

١ - مجلس حقوق الإنسان

١٣ - ظل مجلس حقوق الإنسان يتابع عن كثب حالات تدهور حقوق الإنسان. وعيّن خبيراً مستقلاً بشأن حالة حقوق الإنسان في جمهورية أفريقيا الوسطى عقب دورة استثنائية عُقدت في كانون الثاني/يناير ٢٠١٤ بشأن حالة حقوق الإنسان في البلد المذكور (انظر القرار د١-٢٠/١)؛ ومدّد للمرة الرابعة ولاية لجنة التحقيق الدولية المستقلة بشأن الجمهورية العربية السورية (انظر القرار ٢٣/٢٥)؛ ودعا المفوضة السامية إلى تقديم تقرير عن التعاون مع أوكرانيا وتقديم المساعدة إليها في مجال حقوق الإنسان (انظر القرار ٣٠/٢٦)؛ ودعا في دورة استثنائية عقدها في تموز/يوليه ٢٠١٤ بشأن حالة حقوق الإنسان في الأرض الفلسطينية المحتلة، بما فيها القدس الشرقية، إلى إنشاء لجنة تحقيق ذات صلة بالموضوع (انظر القرار د١-٢١/١).

١٤ - وواصل المجلس أيضاً فحص حالات حقوق الإنسان المزمنة والخطيرة. وفي آذار/مارس ٢٠١٤، طلب المجلس إلى المفوضية أن تُجري تحقيقاً شاملاً في الانتهاكات والتجاوزات الجسيمة المزعومة في مجال حقوق الإنسان وما يتصل بها من جرائم ارتكبتها الطرفان كلاهما في سري لانكا خلال الفترة التي غطتها اللجنة المعنية بالدروس المستفادة والمصالحة (انظر القرار ١/٢٥). وفي آذار/مارس ٢٠١٤ أيضاً، طلب المجلس إلى المفوضية، على أساس التقرير النهائي الذي قدمته لجنة التحقيق في الانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان التي تُرتكب بشكل منهجي وعلى نطاق واسع في جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية (A/HRC/25/63)، أن تنشئ هيكلًا ميدانيًا لمتابعة عمل اللجنة (انظر القرار ٢٥/٢٥). وفي حزيران/يونيه ٢٠١٤، قرر المجلس أن يُنشئ، لفترة سنة واحدة، لجنة لتقصي الحقائق للتحقيق في الانتهاكات المزعومة لحقوق الإنسان في إريتريا (انظر القرار ٢٤/٢٦).

١٥ - وفي آذار/مارس ٢٠١٤، عقد المجلس فريقاً رفيع المستوى بشأن تعميم مراعاة منظور حقوق الإنسان، مركزاً أعماله على تعزيز واحترام حقوق الإنسان للمهاجرين. وفي تلك المناسبة، شددت المفوضة السامية على ضرورة إجراء مناقشات منتظمة بشأن الهجرة

وحقوق الإنسان، والتعاون في هذا المجال، على نحو ما جرى توكيده في تقرير عن المهجرة وحقوق الإنسان والحوكمة أعدته المفوضية عملاً بطلب من الأمين العام^(٦).

١٦ - وعقب إنشاء صندوق تبرعات استئماني لدعم مشاركة أقل البلدان نمواً والدول الجزرية الصغيرة النامية في مجلس حقوق الإنسان، زادت المفوضية أنشطة التوعية الموجهة لتلك البلدان من خلال التدريب والإحاطات الإعلامية والدعم المالي لتمكينها من المشاركة في دورات المجلس، بما في ذلك الاستعراض الدوري الشامل.

١٧ - وواصلت المفوضية تعزيز إمكانية إطلاع الأشخاص ذوي الإعاقة على عمل المجلس، بوسائل منها، على سبيل المثال، توفير ترجمة فورية دولية بلغة الإشارة، وإظهار نص الكلام المسموع على الشاشات في الوقت الحقيقي، لفائدة الصم والبكم، وإصدار دليل الوصول الميسر للمجلس لفائدة الأشخاص ذوي الإعاقة.

٢ - الاستعراض الدوري الشامل

١٨ - تواصلت أعمال الدورة الثانية من الاستعراض الدوري الشامل بمشاركة تامة بنسبة ١٠٠ في المائة خلال عامي ٢٠١٣ و ٢٠١٤، وبلغ عدد التوصيات ١٢٠ توصية وسطياً لكل بلد. وتُسجّل المفوضية بشكل منهجي جميع التوصيات في المؤشر العالمي لحقوق الإنسان، وهو قاعدة بيانات عامة تشمل جميع التوصيات الصادرة عن جميع آليات حقوق الإنسان التابعة للأمم المتحدة. ولغاية تموز/يوليه ٢٠١٤، تمت فهرسة ما يزيد عن ٢٠ ٠٠٠ توصية.

١٩ - وإضافة إلى إعداد موجزات أصحاب المصلحة ومجموعات وثائق الأمم المتحدة، واصلت المفوضية تيسير مشاركة الدول في الاستعراض الدوري الشامل من خلال تقديم إحاطات إعلامية منتظمة وغيرها من الأنشطة. وفي شباط/فبراير ٢٠١٤، عقدت المفوضية اجتماعات في نيويورك لفائدة الدول التي ليس لديها تمثيل في جنيف، وبخاصة أقل البلدان نمواً والدول الجزرية الصغيرة النامية. وفي نيسان/أبريل ٢٠١٤، عقدت المفوضية بالاشتراك مع المنظمة الدولية للفرانكوفونية، في تشيسيناو، مولدوفا، الحلقة الدراسية الرابعة للفرانكوفونية بشأن الاستعراض الدوري الشامل. كما عززت المفوضية أواصر شراكاتها مع الاتحاد البرلماني الدولي في سياق الاستعراض الدوري الشامل.

(٦) متاح على الموقع الشبكي:

www.ohchr.org/Documents/Issues/Migration/MigrationHR_improvingHR_Report.pdf

٢٠ - وواصلت المفوضية تقديم المساعدة التقنية والخدمات الاستشارية للعديد من الدول بناء على طلبها، بوسائل منها صندوق التبرعات الخاص بالمساعدة المالية والتقنية من أجل تنفيذ الاستعراض الدوري الشامل.

٢١ - ويجري بانتظام توليد ممارسات جيدة للمتابعة الفعالة للتوصيات الصادرة عن جميع الآليات الدولية لحقوق الإنسان، ولتكوين أساس لتعامل المفوضية بكامل نطاقها مع الدول. وقد زادت وتيرة الحوار مع منظومة الأمم المتحدة الأوسع بشأن الاستعراض الدوري الشامل، وزاد الدعم الذي تقدمه المنظومة للاستعراض، بما في ذلك في سياق آلية تعميم مراعاة منظور حقوق الإنسان، التابعة لمجموعة الأمم المتحدة الإنمائية.

٣ - الإجراءات الخاصة

٢٢ - لقد ازداد نطاق الإجراءات الخاصة اتساعاً ليشمل ٥٢ ولاية و ٧٣ مكلفاً بولاية في تموز/يوليه ٢٠١٤، كان منها: ٣٨ ولاية مواضيعية جرى التكليف بها إثر تعيين كل من الخبير المستقل المعني بتمتع كبار السن بجميع حقوق الإنسان والمقرر الخاص المعني بحقوق الأشخاص ذوي الإعاقة؛ و ١٤ ولاية قطرية بالإضافة إلى تعيين الخبير المستقل المعني بحالة حقوق الإنسان في جمهورية أفريقيا الوسطى.

٢٣ - وما زالت المفوضية تيسر مواءمة أساليب العمل بين الإجراءات الخاصة، بما في ذلك من خلال عمل لجنة تنسيق الإجراءات الخاصة.

٢٤ - وفي عام ٢٠١٣، دعمت المفوضية الأعمال التحضيرية التي قام بها المكلفون بولايات فيما يتعلق بـ ٧٩ زيارة إلى ٦٧ بلداً وإقليماً واضطلاهم بها. ورغم الزيادة التي طرأت على عدد الدول التي وجهت دعوات دائمة إلى إجراءات خاصة (١٠٨ دعوات لغاية ١ كانون الثاني/يناير ٢٠١٤)، ما زال هناك العديد من تلك الدعوات لم يلب بالقيم الحقيقية.

٢٥ - وعلاوة على ذلك، فإن معدل ردود الدول على الرسائل لا يزال منخفضاً، ولم تتناول جميع الردود جوهر الشواغل التي أثّرت. وفي عام ٢٠١٣، أرسلت الإجراءات الخاصة ٥٢٨ رسالة إلى ١١٧ دولة بشأن انتهاكات مزعومة لحقوق الإنسان؛ ولم يرد سوى على ما نسبته ٤٥ في المائة منها بحلول ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٣.

٢٦ - ويتعين أيضاً تأكيد أهمية أن توفر الدولة ما يكفي من الدعم لآليات الإجراءات الخاصة والقدرة على الاستجابة لها. ولم تقابل زيادة الإجراءات الخاصة ما يناسبها من

موارد، وهو أمر يؤثر في قدرتها على ضمان إجراء متابعة كافية للعديد من جوانب عملها، بما في ذلك الاتصالات.

٤ - هيئات المعاهدات

٢٧ - في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٣، قدمت المفوضة السامية ورقة تقييم شامل للتكاليف (انظر A/68/606) لدعم مناقشات العملية الحكومية الدولية الرامية إلى تعزيز فعالية أداء نظام الهيئات المنشأة بالمعاهدات. وفي نيسان/أبريل ٢٠١٤، سجل اعتماد الجمعية العامة للقرار ٦٨/٢٦٨ بشأن تدعيم وتعزيز فعالية أداء النظام اختتام هذه العملية. والهدف من هذا القرار هو ترشيد النظام وتحديثه، وتعزيز إمكانية استخدامه. وعلاوة على ذلك، فهو يتضمن مجموعة تدابير لبناء القدرات تساعد الدول الأطراف على الوفاء بالتزاماتها في مجال حقوق الإنسان.

٢٨ - وبحلول نهاية تموز/يوليه ٢٠١٤، سُجلت ٢٢٥٩ حالة تصديق على المعاهدات والبروتوكولات الدولية لحقوق الإنسان والانضمام إليها. وعندما دخل البروتوكول الاختياري الأخير الملحق باتفاقية حقوق الطفل حيز النفاذ في نيسان/أبريل ٢٠١٤، أصبحت لجنة حقوق الطفل مختصة بتلقي شكاوى فردية من الأطفال بشأن انتهاكات محددة لحقوقهم بموجب الاتفاقية.

٢٩ - وواصلت مفوضية حقوق الإنسان الدعوة إلى التصديق على جميع معاهدات حقوق الإنسان الدولية، وقامت فعلاً بتشجيع الدول على تقديم التقارير، وتيسير ذلك. ونظمت في جملة أمور دورة تدريبية على تقديم التقارير والمتابعة لفائدة الوفد المشترك بين الوزارات المعنية بحقوق الإنسان في المغرب؛ وتقديم التقارير بموجب الاتفاقية المتعلقة بحالات الاختفاء القسري لفائدة البلدان الأفريقية الناطقة بالفرنسية؛ وتقديم التقارير بموجب العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية، واتفاقية القضاء على التمييز العنصري واتفاقية مناهضة التعذيب في جمهورية الكونغو الديمقراطية؛ وتقديم التقارير بموجب العهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية في كل من باراغواي والجبل الأسود وغواتيمالا؛ وعن التصديق وتقديم التقارير من قبل دولة فلسطين.

٣٠ - وما زالت المفوضية تساعد في العمل الذي يضطلع به صندوق الأمم المتحدة للتبرعات لضحايا التعذيب وصندوق الأمم المتحدة الاستئماني من أجل مكافحة أشكال الرق المعاصرة، الذي قدم ٣٠٦ من المنح لمنظمات موجودة في ما يزيد عن ٩٠ بلداً، ليوفر بذلك المساعدة المباشرة لضحايا وأقاربهم، بما في ذلك الأفراد الهاربين من التزاعلات في

الجمهورية العربية السورية وجمهورية أفريقيا الوسطى. وعلى الرغم مما يقدمه صندوق الأمم المتحدة الاستئماني من أجل مكافحة أشكال الرق المعاصرة للضحايا من مساعدة بالغة الأهمية، فإنه يعاني من نقص في التمويل.

باء - تعزيز المساواة ومكافحة التمييز

٣١ - يعد عدم التمييز أحد المبادئ التأسيسية للقانون الدولي لحقوق الإنسان، وتعد مكافحة التمييز هدفاً شاملاً تسترشد به المفوضية السامية لحقوق الإنسان.

١ - التمييز العنصري

٣٢ - استمرت المفوضية في دعم عمل آليات متابعة تنفيذ نتائج ديربان. وقد خُصصت الدورة الثانية عشرة للفريق العامل الحكومي الدولي المعني بالتنفيذ الفعلي لإعلان وبرنامج عمل ديربان لوضع برنامج أنشطة العقد الدولي للمنحدرين من أصل أفريقي.

٣٣ - وفي أيلول/سبتمبر ٢٠١٣، دشنت المفوضية قاعدة بيانات تتعلق بالوسائل العملية الرامية إلى مكافحة العنصرية والتمييز العنصري وكراهية الأجانب وما يتصل بذلك من تعصب. وفي تموز/يوليه ٢٠١٤، كانت هذه الأداة تتضمن بالفعل معلومات وردت من أكثر من ١٠٠ بلد عن التشريعات والسياسات والممارسات ذات الصلة.

٣٤ - وواصلت المفوضية إسداء المشورة للحكومات بشأن تشريعات وسياسات وبرامج ترمي إلى القضاء على التمييز العنصري وتعزيز المساواة. وفي عام ٢٠١٤، أصدرت دليلاً عملياً معنوناً "وضع خطط عمل وطنية لمكافحة التمييز العنصري". وفي كانون الثاني/يناير ٢٠١٤، نظمت المفوضية حلقة عمل بشأن أفضل الممارسات في إطار قوانين مناهضة التمييز لفائدة رابطة أمم جنوب شرق آسيا في جاكرتا. وفي المكسيك، قدمت المفوضية الدعم لوضع برنامج عمل وطني جديد للمساواة وعدم التمييز للفترة الممتدة من عام ٢٠١٤ وحتى عام ٢٠١٨. وفي موريتانيا، قدمت المفوضية المساعدة في وضع اللامسات الأخيرة على خطة عمل وطنية لمكافحة التمييز العنصري، وقدمت الدعم لإجراء عملية مشاورات شاملة أدت إلى إعادة النظر في التشريع الذي حدد بأنه تمييزي.

٣٥ - وفي جمهورية مولدوفا، ما زالت المفوضية تعزز تنفيذ قوانين مناهضة التمييز، وتدريب القضاة والمدعين العامين، ودعم المجلس المنشأ حديثاً المعني بمنع ومكافحة التمييز وضمان المساواة (توصل كل من المحاكم والمجلس إلى اتخاذ نحو ٥٠ قرار انتصاف في قضايا التمييز). وفي بيلاروس، نظمت المفوضية حلقة عمل لموظفي إنفاذ القانون بشأن معايير

مكافحة التمييز والممارسات الجيدة لتحقيق ذلك، مع التركيز على مكافحة التحريض على الكراهية في الفضاء الإلكتروني. وفي بوليفيا (دولة - المتعددة القوميات)، أعدت المفوضية السامية لحقوق الإنسان ومكتب أمين المظالم لكلية الإدارة العامة برنامجاً دراسياً تمنح بموجبه للمتخرجين شهادة في موضوع منع العنصرية والتمييز وقد بدأ هذا البرنامج في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٣^(٧).

٢ - قضايا الشعوب الأصلية والأقليات

٣٦ - واصلت المفوضية الاضطلاع بدور قيادي في النهوض بحقوق الشعوب الأصلية وحقوق الأقليات، حيث قدمت المساعدة إلى الحكومات والجهات الفاعلة في المجتمع المدني وأصحاب الحقوق في معالجة شواغل رئيسية فيها الحقوق اللغوية واحترام مبدأ الموافقة الحرة والمسبقة والمستنيرة للشعوب الأصلية.

٣٧ - ونظمت المفوضية برامج زمالات للسكان الأصليين والأقليات بخمس لغات تجمع معاً نحو ٥٠ ناشطاً في حقوق الشعوب الأصلية والأقليات لتعليمهم طريقة المطالبة بحقوقهم والاستفادة من الآليات الدولية لحقوق الإنسان. وقد شاركت المفوضية مشاركة فعالة في الأعمال التحضيرية للمؤتمر العالمي المعني بالشعوب الأصلية، المقرر عقده في أيلول/سبتمبر ٢٠١٤، لتيسير مشاركة الشعوب الأصلية في العملية. وقدمت المفوضية كذلك الدعم الخبراء المعنية بحقوق الشعوب الأصلية في الوصول إلى العدالة وغيرها من المواضيع الرئيسية، وأصدرت مجموعة من توصياتها لإغناء المناقشات القانونية والمتعلقة بالسياسات العامة على الصعيد القطري. وعلاوة على ذلك، أصدرت المفوضية دليلاً للمؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان عن إعلان الأمم المتحدة بشأن حقوق الشعوب الأصلية.

٣٨ - ومن خلال برنامج المايا، وهو مبادرة للاحتكام الاستراتيجي إلى القضاء، واصلت المفوضية تقديم الدعم لمنظمات الشعوب الأصلية ومجتمعاتها المحلية في غواتيمالا للمطالبة بحقوقها أمام المحاكم. فعلى سبيل المثال، ونتيجة لهذه المساعدة، اعترفت لجنة حكومية رفيعة المستوى في كانون الثاني/يناير ٢٠١٤ بأقاليم المجتمعات المحلية الأربع لمايا كيكيتشي في سيراس مينا (مقاطعة إيسابال) بأنها ممتلكات مجتمعية غير قابلة للتصرف والتجزئة، ولا تخضع للتقادم، وموروثة لشعب المايا "كيكيتشي" ولا يمكن انتزاعها منه. وهذا القرار يمثل سابقة هامة في البلد^(٨).

(٧) انظر أيضاً A/HRC/25/19/Add.2.

(٨) انظر أيضاً A/HRC/25/19/Add.1.

٣٩ - وفي نيسان/أبريل ٢٠١٤، وضعت شبكة الأمم المتحدة المعنية بالتمييز العنصري وحماية الأقليات، بإشراف المفوضية السامية لحقوق الإنسان، خطة عمل لتنفيذ المذكرة التوجيهية التي أصدرها الأمين العام بشأن التمييز العنصري وحماية الأقليات، وتعزيز القدرات الوطنية باستخدام أدوات إلكترونية، واتباع دورات تدريبية بشأن حقوق الأقليات، وإقامة حوار بشأن متابعة التوصيات المقدمة من آليات حقوق الإنسان.

٤٠ - وما فتئت المفوضية تتصدى لتحديات حقوق الإنسان التي يواجهها الروما في أوروبا. وقد نظمت سلسلة من الاجتماعات كان منها ندوة عقدت بمدير (في كانون الثاني/يناير ٢٠١٤)، لمعالجة استمرار عزل مجتمعات الروما، وتعزيز التبادل بشأن الممارسات الجيدة. وفي جمهورية مولدوفا، دعمت المفوضية الجهود المبذولة في خمسة مجتمعات محلية لإلغاء العزل العرقي لطلاب الروما في المدارس.

٣ - المساواة بين الجنسين وحقوق المرأة

٤١ - واصلت المفوضية الدعوة بشأن مسائل ذات صلة بالصحة والحقوق الجنسية والإنجابية، بوسائل منها العمل الفعال مع كل من لجنة وضع المرأة ولجنة السكان والتنمية، والبيان المشترك بين الوكالات بشأن التعقيم الإجباري والقسري وغير الطوعي بأي شكل آخر. وقامت المفوضية أيضا ببناء قدرات المجتمع المدني فيما يتعلق بهذه المسائل مثلما حدث في جمهورية مقدونيا البوغوسلافية السابقة، وساهمت في إعداد تحليلات للحالة الصحية للأمهات والأطفال في أوغندا، وجمهورية تنزانيا المتحدة، وجنوب أفريقيا وملاوي.

٤٢ - ونتيجة لأعمال الدعوة التي يضطلع بها قسم حقوق الإنسان التابع لبعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى أفغانستان، عكفت الحكومة على تعزيز آليات التنسيق لمعالجة مسألة العنف ضد المرأة، ووضع قاعدة بيانات على شبكة الإنترنت لتعقب حالات العنف المرتكب ضد المرأة، بالإضافة إلى برامج التوعية^(٩). وقد أسهم قسم حقوق الإنسان التابع لمكتب الأمم المتحدة المتكامل لبناء السلام في غينيا - بيساو، في كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٣، في وضع الصيغة النهائية للخطة الوطنية لإنهاء العنف القائم على نوع الجنس (٢٠١٤-٢٠١٧)، على أساس إجراء حوار واسع النطاق مع المجتمع المدني. وأسفر التعاون أيضا بين قسم حقوق الإنسان التابع لمكتب الأمم المتحدة المتكامل لبناء السلام في غينيا - بيساو، واللجنة البرلمانية المتخصصة المعنية بشؤون المرأة والطفل عن اعتماد قانون لمكافحة العنف العائلي، في كانون الثاني/يناير ٢٠١٤. وأخذ موظفو قسم حقوق الإنسان

(٩) انظر أيضا A/HRC/25/41.

التابع لمكتب الأمم المتحدة المتكامل لبناء السلام في غينيا - بيساو يعملون منذ ذلك الحين مع المجتمعات المحلية والشرطة لتوطيد تنفيذ القانون.

٤ - تعزيز حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة وحمايتهم

٤٣ - واصلت المفوضية، مع فريق الخبراء الأوروبي المعني بالانتقال من الرعاية المؤسسية إلى الرعاية المجتمعية، الإسهام في نهج قائم على حقوق الإنسان في سياسات الاتحاد الأوروبي يرمي إلى تحسين الخدمات المقدمة للأشخاص ذوي الإعاقة والأطفال خارج الرعاية الأبوية. وفي هذا السياق، عُقدت حلقات دراسية في ١١ دولة من الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي بشأن الطريقة التي يمكن من خلالها استخدام الصناديق الهيكلية للاتحاد الأوروبي لدعم الانتقال إلى الرعاية المجتمعية. ونتيجة لذلك، بدأت المحاكم ترفض وضع الأشخاص ذوي الإعاقة تحت الوصاية.

٤٤ - ودعت المفوضية السامية لحقوق الإنسان إلى إدراج حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة في خطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥، مع التركيز على توفير التسهيلات والتعليم الشامل للجميع والعمل والاستخدام، وعلى حالة النساء والفتيات ذوات الإعاقة.

٥ - التمييز على أساس التوجه الجنسي والهوية الجنسية

٤٥ - تابعت المفوضية من خلال حملتها الإعلامية المعنونة "الحرية والمساواة" عملية التوعية بما يرتكب من عنف وتمييز ضد المثليات والمثليين ومزدوجي الميل الجنسي ومغايري الهوية الجنسية. وقد وصلت حملة "الحرية والمساواة" منذ أن أطلقت في تموز/يوليه ٢٠١٣ إلى جمهور عام يزيد تقريباً عن مليار شخص عن طريق الإنترنت ومن خلال التلفزيون والإذاعة والصحافة المطبوعة. ونُظمت مناسبات في إطار الحملة في كل من أمريكا الشمالية وأمريكا اللاتينية وأفريقيا وآسيا. وأصدرت المفوضية عدة بيانات تعرب فيها عن القلق إزاء انتهاكات حقوق الإنسان المرتكبة ضد المثليات والمثليين ومزدوجي الميل الجنسي ومغايري الهوية الجنسية، بما في ذلك الأخذ بعقوبات جنائية مشددة لانتهاكات العلاقات الرضائية بين أفراد الجنس الواحد، وإزاء القيود المفروضة على حرية التعبير وتكوين الجمعيات والتجمع السلمي في العديد من البلدان؛ وقد أعرب عن شواغل مماثلة في بيان مشترك صدر في أيار/مايو ٢٠١٤ عن المكلفين بولايات في إطار الإجراءات الخاصة وعن ثلاث آليات إقليمية لحقوق الإنسان.

٦ - التمييز ضد الأشخاص المصابين بالْمَهَق

٤٦ - أصدرت المفوضية أول دراسة لها على الإطلاق بشأن حالة الأشخاص المصابين بالْمَهَق (A/HRC/24/57)، معربة فيها عن قلقها البالغ إزاء شدة انتهاكات حقوق الإنسان المرتكبة بحق الأشخاص المصابين بالْمَهَق في العديد من البلدان، بما في ذلك إزاء ما يواجهونه من أشكال تمييز متعددة ومتداخلة. وكانت المفوضية تقدم أيضاً الدعم والإرشاد للجهات الفاعلة في المجتمع المدني بشأن عملها مع الآليات الدولية والإقليمية لحقوق الإنسان لمكافحة ما يمارس ضد المصابين بالْمَهَق من تمييز وعنف.

٧ - التمييز ضد كبار السن

٤٧ - واصلت المفوضية السامية الدعوة لتعزيز النظام الدولي لحماية حقوق الإنسان لكبار السن. وفي آب/أغسطس ٢٠١٣، قدمت المفوضية وإدارة الأمم المتحدة للشؤون الاقتصادية والاجتماعية الدعم للدورة الرابعة للفريق العامل المفتوح باب العضوية المعني بحقوق الإنسان لكبار السن التي ناقشت في جملة أمور عدم وجود حظر عام للتمييز على أساس الشيخوخة. وفي نيسان/أبريل ٢٠١٤، نظمت المفوضية المنتدى الاجتماعي لمجلس حقوق الإنسان الذي خصص لحقوق الإنسان لكبار السن. وعلاوة على ذلك، ما برحت المفوضية تدعم الخبر المستقل المعني بتمتع كبار السن بجميع حقوق الإنسان، في أعقاب إنشاء الولاية في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٣.

٨ - التمييز ضد المهاجرين

٤٨ - تلتزم المفوضية منذ عهد بعيد بحقوق الإنسان للمهاجرين التي تدخل في جميع المواضيع ذات الأولوية. وقد كثفت المفوضية التي يثير جزعها تنامي الاتجاه نحو التمييز ضد المهاجرين وتهميشهم وتجرعهم والتعصب تجاههم في جميع المناطق، من دعوتها بشأن هذه المسألة، بالاشتراك مع كيانات أخرى تابعة للأمم المتحدة وكيانات من خارجها ومع شركائها.

٤٩ - وفي الحوار الرفيع المستوى بشأن الهجرة الدولية والتنمية الذي عقد في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٣، دعا المشاركون إلى إحداث نقلة نوعية في طريقة تكلم الناس مع المهاجرين والتصرف تجاههم، ولا سيما أولئك الذين هم في وضع غير نظامي. وفي اليوم الدولي للمهاجرين، أطلقت منظمة العمل الدولية والمفوضية السامية لحقوق الإنسان حملة لتشجيع التصورات الإيجابية عن المهاجرين. وفي سياق المناقشات بشأن خطة التنمية لما بعد

عام ٢٠١٥، دعت المفوضية إلى وضع خطة صالحة عالمياً تتضمن التركيز على تعزيز حقوق الإنسان لجميع الفئات المهمشة وحمايتهم، وذلك عبر سبل منها تمكين المهاجرين وإدماجهم بصرف النظر عن مركزهم أو ظروفهم. وقد أدى ما تقوم به المفوضية من عمل في إطار الدعوة والمشورة إلى إعداد واعتماد سياسات وطنية للهجرة تتواءم مع حقوق الإنسان الدولية.

جيم - مكافحة الإفلات من العقاب وتعزيز المساءلة وسيادة القانون

٥٠ - واصلت المفوضية عملها الرامي إلى مكافحة الإفلات من العقاب وتعزيز المساءلة وسيادة القانون ووضعت نصب عينها بلوغ الهدف النهائي المتمثل في تعزيز حقوق الإنسان وحمايتهم. ودعمت إجراء إصلاحات تشريعية ومؤسسية، وبناء قدرات موظفي الجهاز القضائي والمكلفين بإنفاذ القوانين على الامتثال للقواعد والمعايير الدولية في أثناء أداء مهامهم، وتيسير حماية الضحايا وإمكانية حصولهم على سبل الانتصاف.

٥١ - وواصلت المفوضية دعم التثقيف والتدريب في مجال حقوق الإنسان على الصعيد الوطني باعتباره وسيلة فعالة لتعزيز المساءلة وتكريس ثقافة حقوق الإنسان. وفي سياق البرنامج العالمي للتثقيف في مجال حقوق الإنسان، شاركت المفوضية واللجنة الأيرلندية لحقوق الإنسان، في تنظيم مؤتمر دولي بشأن التدريب في مجال حقوق الإنسان، انعقد في دبلن في كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٣، تبادل فيه موظفو الخدمة المدنية الممارسات الجيدة وأقاموا الشراكات.

١ - تعزيز سيادة القانون

٥٢ - نفذت المفوضية أنشطة ووضعت أدوات لتعزيز سبل وصول المرأة إلى العدالة، ولا سيما فيما يتعلق بالعنف الجنساني. ووضعت المفوضية وهيئة الأمم المتحدة للمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة بروتوكولاً نموذجياً إقليمياً للتحقيق في قتل الإناث في أمريكا اللاتينية. وفي حزيران/يونيه ٢٠١٤، أصدرت المفوضية تقريراً بعنوان "إلغاء القوالب النمطية القضائية: تحقيق المساواة بين المرأة والرجل في الوصول إلى العدالة في حالات العنف الجنساني". وفي غواتيمالا، أطلقت المفوضية السامية لحقوق الإنسان كليات الحقوق على نتائج الدراسة.

٥٣ - وما برحت المفوضية تكرر الإعراب عن قلقها إزاء ادعاءات بوقوع انتهاكات خطيرة لحقوق الإنسان في سياق مكافحة الإرهاب، بما فيها تلك التي تتعلق بسن وتنفيذ

تشريعات وطنية بلغة فضفاضة لمكافحة الإرهاب وتعسف السلطات في استخدام تشريعات مكافحة الإرهاب للحد من أنشطة تُعتبر مشروعة من نواح أخرى (انظر أيضا الفقرة ٨١ أدناه). وقد وجهت المفوضية عملية تنفيذ مشاريع الفريق العامل المعني بحماية حقوق الإنسان التابع لفرقة العمل المعنية بالتنفيذ في مجال مكافحة الإرهاب، وهي مشاريع تتعلق بوضع أدلة مرجعية لحقوق الإنسان الأساسية، وبناء القدرات اللازمة لإنفاذ القوانين التي تراعي حقوق الإنسان.

٥٤ - وفي جمهورية قبرغيزستان، أدت المشورة التي أسدتها المفوضية إلى إدخال تغييرات إيجابية في مشروع قانون الإجراءات الجنائية، بما في ذلك الرقابة القضائية على التحقيق قبل المحاكمة، وتمكين محامي الدفاع والمتهمين، وإلغاء الأحكام التي لا تتواءم مع أحكام الدستور المتعلقة بالحق في الدفاع، وبعمليات الاعتقال والاحتجاز قبل المحاكمة.

٥٥ - وساهمت تدخلات قسم حقوق الإنسان في بعثة الأمم المتحدة للدعم في ليبيا في نقل أفراد من مرافق الاحتجاز الخاضعة لسيطرة الجيش، أو من مرافق غير مناسبة أو مراكز احتجاز غير قانونية، إلى مؤسسات تخضع لسلطة وزارة العدل. وأدت أيضا دعوة البعثة إلى إدخال تحسينات على الإجراءات المتبعة لتسليم أفراد من الألوية المسلحة إلى مرافق تديرها الحكومة، وبالتالي تعزيز سلامة المحتجزين. وعلاوة على ذلك، فقد مكن عمل البعثة عدداً من المحتجزين من الاستعانة بمحاميين وتلقي زيارات أسرية^(١٠).

٥٦ - وفي آب/أغسطس ٢٠١٣، بدأت المفوضية وكيانات أخرى تابعة للأمم المتحدة بتنفيذ مشروع للمساعدة التقنية بالاشتراك مع كلية القضاة وكلية المدعين العامين في دولة بوليفيا المتعددة القوميات. وقد وفرت المفوضية التدريب في مجال حقوق الإنسان لكبار الضباط في قوات الشرطة الأوغندية وقوات الدفاع الشعبية الأوغندية وإدارة السجون الأوغندية. وقدمت المفوضية أيضاً الدعم للشرطة الأوغندية في إعادة النظر في أوامرها الدائمة من أجل تطبيق معايير حقوق الإنسان على مهام إنفاذ القانون. ولاحظت أن الشرطة باتت أكثر استجابة للادعاءات بوقوع انتهاكات لحقوق الإنسان، وأظهرت تحسناً في السلوك أثناء المظاهرات. وفي تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٣، نظمت المفوضية حلقة عمل تدريبية بشأن نظم العدالة التقليدية وحقوق الإنسان لبعثاتها الميدانية في أفريقيا.

(١٠) انظر أيضا الوثيقة A/HRC/25/42 وتقرير البعثة والمفوضية بشأن التعذيب والوفاة أثناء الاحتجاز في ليبيا، الذي يمكن الاطلاع عليه من الموقع الشبكي:

.www.ohchr.org/Documents/Countries/LY/TortureDeathsDetentionLibya.pdf

٢ - العدالة الانتقالية

٥٧ - قدمت المفوضية تعليقات قانونية بشأن التشريعات المتعلقة بعمليات تقصي الحقائق في عدد من البلدان، بما فيها بروندي، ومالي، ونيبال. وفي نيبال، نجحت مجموعات الضحايا في الطعن بقانون العدالة الانتقالية أمام المحكمة العليا، وذلك باستخدامها مذكرة تقنية صادرة عن مفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان تتضمن تعليقات على القانون. وفي هندوراس، تدعم المفوضية تنفيذ التوصيات الواردة في تقرير لجنة الحقيقة والمصالحة. وفي غينيا - بيساو، وضعت المفوضية السامية لحقوق الإنسان وأصحاب المصلحة الآخرون مشروعاً لتنفيذ توصيات المؤتمر الوطني المعني بالإفلات من العقاب والعدالة وحقوق الإنسان الذي عقد في تموز/يوليه ٢٠١٣، ولا سيما المتعلقة منها بالتحقيقات في الانتهاكات الجسيمة التي حدثت في الماضي لحقوق الإنسان، والتصديق على نظام روما الأساسي للمحكمة الجنائية الدولية. وفي كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٣، أضفت المفوضية السامية لحقوق الإنسان طابعاً رسمياً على اتفاق المساعدة التقنية المبرم مع مكتب وزير العدل في كولومبيا لتنفيذ "مشروع مسألة" يرمي إلى التحقق من عمليات الإعدام خارج نطاق القضاء التي ارتكبتها القوات المسلحة وتقديم تحليل عنها مدعوم بالأدلة. والهدف منه هو تقديم المساعدة التقنية للقيام بالتحقيقات في عمليات الإعدام خارج نطاق القضاء مع القيام في الوقت نفسه بدعم استراتيجيات التقاضي لما يزيد عن ١٥ محامياً يمثلون الضحايا من جميع أرجاء البلد^(١١).

٥٨ - وما زالت المفوضية تعزز القدرات الوطنية اللازمة لمساعدة وحماية ضحايا وشهود الجرائم والانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان المرتكبة على الصعيد الدولي. وفي كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٣، قامت المفوضية السامية لحقوق الإنسان واللجنة الأوغندية لإصلاح القانون، بالاشتراك مع المحاكم والهيئات القضائية الدولية التي يوجد مقرها في لاهاي، بتنظيم حلقة عمل بشأن المسائل التقنية والعملية المتعلقة بوضع برنامج وطني لحماية الشهود في أوغندا. وقد أدى ذلك إلى وضع اللمسات الأخيرة على مشروع قانون البلد بشأن حماية الشهود.

٥٩ - وفي تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٣، قامت المفوضية والمقرر الخاص المعني بتعزيز الحقيقة والعدالة والجبر وضمانات عدم التكرار بتنظيم مشاورات إقليمية بشأن العدالة الانتقالية في أفريقيا (كامبالا). وفي كانون الثاني/يناير ٢٠١٤، أصدرت المفوضية عدداً خاصاً معنوناً

(١١) انظر أيضاً A/HRC/25/19/Add.3.

”العدالة الانتقالية والحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية“ يقدم تحليلاً للخبرات والإمكانيات والتحديات في تناول تلك الحقوق في سياق عمليات العدالة الانتقالية.

٦٠ - وفي توغو، قدمت المفوضية المشورة للآلية المنشأة لغرض تنفيذ التوصيات الصادرة عن لجنة الحقيقة والعدالة والمصالحة في البلد، بما فيها وضع برنامج للتعويضات والمصالحة. وفي تونس، أسدت المفوضية المشورة أثناء صياغة قانون العدالة الانتقالية، الذي اعتمد في كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٣، وبدأت بدعم لجنة الحقيقة والكرامة التي باشرت أعمالها في حزيران/يونيه ٢٠١٤. وفي ليبيا، عملت بعثة الأمم المتحدة للدعم في ليبيا مع السلطات لوضع قانون جديد بشأن العدالة الانتقالية يتضمن تدابير أكثر فاعلية لحماية حقوق الإنسان. وينص هذا القانون أيضاً على إنشاء لجنة للحقيقة والمصالحة، ويضع إطاراً للتعويضات.

٣ - إلغاء عقوبة الإعدام

٦١ - واصلت المفوضية الدعوة إلى إلغاء عقوبة الإعدام. ففي تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٣، وبالتعاون مع وزارة العدل في تايلند، نظمت المفوضية اجتماع خبراء إقليمي بهدف إلغاء عقوبة الإعدام في جنوب شرق آسيا. وقامت المفوضية، بالتعاون مع البعثات الدائمة لدى الأمم المتحدة لكل من إيطاليا وشميلي والفلبين، بتنظيم ثلاث مناسبات في نيويورك بشأن موضوع ”الابتعاد عن عقوبة الإعدام“، تركّز على الردع والرأي العام (كانون الثاني/يناير ٢٠١٤)؛ والممارسات التمييزية في استخدام عقوبة الإعدام (نيسان/أبريل ٢٠١٤)؛ وأفضل الممارسات والتحديات في تنفيذ وقف اختياري (تموز/يوليه ٢٠١٤). وقد جمعت هذه الأفرقة معاً ممثلي الدول الأعضاء والأوساط الأكاديمية والمجتمع المدني، وكذلك الخبراء والضحايا، لمناقشة مختلف الجوانب التي ما زالت تشكل عقبات تحول دون إلغاء عقوبة الإعدام وأفضل الممارسات لمواجهة تلك التحديات. وعلاوة على ذلك، أسدت المفوضية المشورة إلى دول منها الإمارات العربية المتحدة وإيران (جمهورية - الإسلامية)، وبابوا غينيا الجديدة، وباكستان، وبروني دار السلام، وبنغلاديش، وجنوب السودان، والصومال، والعراق، وفيت نام، وملديف، والمملكة العربية السعودية، ونيجيريا، والولايات المتحدة الأمريكية، واليابان، ودولة فلسطين بشأن تنفيذ المعايير الدولية لحماية حقوق الأفراد الذين يواجهون عقوبة الإعدام، وإعمال الوقف الاختياري لعقوبة الإعدام في العديد من البلدان.

٦٢ - وكان لتدخلات المفوضية آثار ملموسة، مثل إعادة العمل بالوقف الاختياري لعقوبة الإعدام في باكستان؛ ووقف عام لتنفيذ أحكام الإعدام في الإمارات العربية المتحدة؛ والقرار

الرئاسي الذي يقضي بتخفيف جميع الأحكام بالإعدام إلى السجن مدى الحياة في ميانمار؛ وإلغاء عقوبة الإعدام على الجرائم التي يرتكبها أشخاص دون الثامنة عشرة من العمر في بنغلاديش؛ والشروع في استعراض على مستوى السلطة التنفيذية للإجراءات المتعلقة بعقوبة الإعدام في الولايات المتحدة. وبالإضافة إلى ذلك، ساهمت الدعوة التي أطلقتها المفوضية من أجل التصديق على البروتوكول الاختياري الثاني الملحق بالعهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية في تصديق كل من بولندا والسلفادور وغابون وغينيا - بيساو على البروتوكول.

٦٣ - وفي الوقت نفسه، ورغم الاتجاه العالمي للوقف الاختياري لعقوبة الإعدام والدعوة المباشرة التي وجهتها المفوضية إلى الدول المعنية لهذا الغرض، تخلت بعض الدول، أثناء الفترة المشمولة بالتقرير، عن الوقف الاختياري الذي طبّقه، بحكم الواقع، لأجل طويل.

دال - إدماج حقوق الإنسان في التنمية وفي المجال الاقتصادي

٦٤ - واصلت المفوضية العمل خلال العام الماضي على إدماج حقوق الإنسان في التنمية وفي المجال الاقتصادي. وأثبتت الانتفاضات التي اندلعت في أنحاء مختلفة من العالم، والصراعات الاجتماعية والأزمة المالية العالمية وتزايد التفاوت الاقتصادي والفقر والحرمان، بما لا يدع مجالاً للشك أهمية هذا العمل، وأهمية الترابط بين حقوق الإنسان والتنمية والسلام. وأكدت هذه التطورات أن الافتقار إلى المساءلة في المجال الاقتصادي، وأوجه عدم المساواة، والاستبعاد، كلها أمور تقوض إعمال حقوق الإنسان بجميع أنواعها للملايين في جميع أنحاء العالم. ونتيجة لذلك، ضاعفت المفوضية جهودها الرامية إلى تعزيز وحماية حقوق الإنسان في سياق التنمية، بما في ذلك عند صياغة خطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥. ونشطت المفوضية أيضاً في تعزيز المساءلة المتعلقة بحقوق الإنسان في إطار الأعمال التجارية، وذلك بأشكال شتى من بينها الجهود التي بذلتها من أجل إذكاء الوعي وتشجيع تنفيذ المبادئ التوجيهية المتعلقة بالأعمال التجارية وحقوق الإنسان. وواصلت المفوضية جهودها في مجال بناء القدرات وفي أنشطة الدعوة فيما يتعلق بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية، واستمرت في تعميم مراعاة هذه الحقوق على مستوى منظومة الأمم المتحدة وعلى الصعيد القطري.

١ - حقوق الإنسان والتنمية

٦٥ - أجرت المفوضية بحثاً مستفيضة وقامت بأنشطة مكثفة في مجال الدعوة إلى تعزيز إدماج حقوق الإنسان في خطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥. وأصدرت منشورات عن المساءلة في سياق خطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥، بشأن الحق في التنمية، ومؤشرات حقوق الإنسان. وواصلت الدعوة إلى إدماج معايير حقوق الإنسان في الأهداف والغايات

والمؤشرات لما بعد عام ٢٠١٥، بما في ذلك من خلال مشاركتها في فريق عمل منظومة الأمم المتحدة المعني بخطة الأمم المتحدة للتنمية لما بعد عام ٢٠١٥. وتولت المفوضية قيادة عملية صياغة موجز المسائل الصادر عن فريق الدعم التقني والمذكرة الإحصائية المصاحبة له والمعنية بحقوق الإنسان، بما في ذلك الحق في التنمية.

٦٦ - وأدت مشاركة المفوضية في آلية الأمم المتحدة للتنسيق المعنية بالغذاء والتغذية، ولجنة الأمن الغذائي العالمي، إلى صدور اعتراف واسع النطاق بأهمية الحق في الغذاء كإطار لتحقيق الأمن الغذائي والتغذوي على الصعيد العالمي في إطار خطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥. وتجسدت جهود الدعوة التي تبذلها المفوضية في صورة مقترحات لتحقيق أهداف عالمية، منها ما يتعلق بالمياه، والغذاء، والصحة، والإسكان، والتعليم، ومعالجة أوجه عدم المساواة، والحوكمة، والمساءلة.

٦٧ - وقد استخدم أكثر من ٢٠ بلدا تقرير المفوضية المعنون "مؤشرات حقوق الإنسان: دليل للقياس والتنفيذ" في وضع سياسات التنمية الوطنية ومتابعة التوصيات الصادرة عن الآليات الدولية لحقوق الإنسان. ودعمت المفوضية وضع مؤشرات حقوق الإنسان في كل من ألبانيا وأوزبكستان وصربيا وكازاخستان والمغرب. ووضعت المفوضية بالتعاون مع شركاء الأمم المتحدة؛ ومع المجتمع المدني، مجموعة من مؤشرات حقوق الإنسان تتعلق بالمهاجرين وأسرهم، مع التركيز مبدئيا على الحق في الصحة والتعليم والعمل اللائق.

٦٨ - وفي إكوادور، دعمت المفوضية الأمانة الوطنية للتخطيط والتنمية من أجل وضع فهرس لأوجه عدم المساواة، يكون بمثابة خط الأساس في استراتيجية إكوادور الوطنية للقضاء على الفقر، ويمكن الاستئارة به في الخطة الإنمائية الوطنية للفترة ٢٠١٤-٢٠١٧. ويوفر هذا الفهرس قاعدة بيانات مبتكرة للفجوات المزمنة في التمتع بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، ويشمل معلومات مصنفة (حسب الأصل العرقي ونوع الجنس والنوع الجنساني والسن والإقليم ضمن جملة أمور أخرى). وينشئ الفهرس مؤشرات اجتماعية جديدة لقياس الفقر من منظور متعدد الأبعاد. وفي شباط/فبراير ٢٠١٤، اعتمدت حكومة دولة فلسطين خطة التنمية الوطنية الفلسطينية، التي تعمل على إدماج حقوق الإنسان في التنمية الاقتصادية والاجتماعية والهيكل الأساسية والحوكمة، وذلك استنادا إلى مشورة مفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان.

٦٩ - وفي تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٣، ساهمت المفوضية في ضمان إدراج حقوق الإنسان للمهاجرين على نحو بارز في الإعلان الذي صدر عن الحوار الرفيع المستوى المعني بالهجرة الدولية والتنمية، والذي اعتمدته الجمعية العامة، وفي خطة العمل المكونة من ثماني

نقاط التي وضعها الأمين العام. وقدمت المفوضية أيضا مساعدة تقنية كبيرة في مجال حقوق الإنسان إلى عدد من المناقشات التي أجريت في إطار المنتدى العالمي للهجرة والتنمية.

٢ - الحقوق الاقتصادية والاجتماعية

٧٠ - ركز تقرير المفوضية السامية السنوي المقدم إلى المجلس الاقتصادي والاجتماعي لعام ٢٠١٤ على المسائل المتعلقة بالأراضي وحقوق الإنسان، حيث حدد أوجه الصلة بين الحصول على الأراضي وإدارتها ومعايير ومبادئ حقوق الإنسان. بالإضافة إلى ذلك، أصدرت المفوضية، بالتعاون مع هيئة الأمم المتحدة للمرأة منشورا، بشأن الممارسات الفعالة في أعمال حقوق المرأة في الحصول على الأراضي والموارد الإنتاجية الأخرى.

٧١ - وفي إطار اتفاقين للتعاون بين المفوضية ووحدة استعادة الأراضي الكولومبية، والوحدة المعنية بالتعويضات الشاملة والاهتمام بالضحايا، ما زالت المفوضية السامية لحقوق الإنسان تقدم تقارير دورية، تتضمن توصيات، عن تنفيذ القوانين ذات الصلة استنادا إلى النتائج التي توصلت إليها البعثات الميدانية لتقصي الحقائق في المجتمعات المتمتعة بالأولوية. وفي اليمن، قدمت المفوضية وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي الدعم إلى لجنتي الأراضي والفصل من العمل من خلال إنشاء قاعدة بيانات تسمح بتسجيل المطالبات وتحليل القضايا وحماية الوثائق. كما ساعدت المفوضية والبرنامج لجنة الأراضي الجنوبية في وضع خطة للنظر في المطالبات الجماعية^(١٢).

٧٢ - وكرست المفوضية جهودا كبيرة لتعزيز قدرة البعثات الميدانية والشركاء ذوي الصلة على معالجة المسائل المتعلقة بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية بصفة عامة، وفي سياق تحديثات معينة بصفة خاصة. وفي عامي ٢٠١٣ و ٢٠١٤، أوفدت بعثات إلى البلدان التالية: باراغواي من أجل دعم إدماج منظور حقوق الإنسان في استراتيجيات الحد من الفقر؛ ودولة فلسطين من أجل دعم قدرات مفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان والمؤسسة الوطنية لحقوق الإنسان في مجال الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية؛ ومدغشقر من أجل تعزيز إدماج الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية لدى صياغة إطار عمل الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية؛ وإكوادور من أجل بناء قدرات مؤسستها الوطنية لحقوق الإنسان على رصد الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية؛ والجزيل الأسود من أجل تعزيز قدرة فريق الأمم المتحدة القطري والمنظمات غير الحكومية على تقديم المدخلات ذات الصلة عند استعراض التقرير الدوري للدولة أمام اللجنة المعنية بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية

(١٢) انظر أيضا A/HRC/27/44.

والثقافية؛ وقرغيزستان من أجل بناء قدرات المنظمات غير الحكومية، والمفوضية السامية لحقوق الإنسان وفريق الأمم المتحدة القطري على أعمال الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية.

٧٣ - وعملت المفوضية أيضا على إذكاء الوعي بما يترتب على الأزمات المالية وتدابير التقشف من آثار سلبية في حقوق الإنسان. وقد سلطت دراسة عن "تدابير التقشف، والحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية" الضوء على الخطر الذي تشكله التدابير التقشفية على حماية الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، بما في ذلك مبادئ عدم التراجع [عن الحقوق المشمولة بالحماية]، والإعمال التدريجي، وعدم التمييز والحد الأدنى من الالتزامات الأساسية. وكان لهذا التقرير دور هام في تعزيز التعاون مع منظمة العمل الدولية من أجل معالجة المسائل المتعلقة بالحماية الاجتماعية وما يتصل بها من مسائل.

٧٤ - وظلت المفوضية مشاركا فعليا في برنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية، بطرق شتى من بينها التعاون في وضع منشور عن تقييم أثر الإخلاء من المسكن. وقدمت المفوضية، في كل من تركيا ودولة فلسطين وقرغيزستان، المساعدة إلى منظمات المجتمع المدني والمنظمات الشعبية المعنية بالحقوق في السكن اللائق.

٧٥ - وفي عام ٢٠١٤، أصدرت المفوضية منشورا عن الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية للمهاجرين الذين هم في وضع غير نظامي، حددت فيه العراقيل التي تحول دون التمتع بالحقوق وأبرزت الممارسات الجيدة. وأطلقت المفوضية، بالاشتراك مع منظمة الصحة العالمية، والمنظمة الدولية للهجرة تقريرا مشتركا عن التحديات المتعددة الجوانب في مجالي الصحة وحقوق الإنسان التي يواجهها المهاجرون.

٣ - الأعمال التجارية وحقوق الإنسان

٧٦ - دعت المفوضية المؤسسات التجارية إلى الاضطلاع بمسؤولياتها في مجال حقوق الإنسان على نحو فعال، على النحو المبين في المبادئ التوجيهية بشأن الأعمال التجارية وحقوق الإنسان، ونفذت المفوضية عمليات لبناء القدرات شملت الدول والمؤسسات التجارية. وأطلقت المفوضية عملية تشاورية بين أصحاب مصالح متعددين بهدف تعزيز المساءلة وتوفير سبل انتصاف فعالة في حالات ضلوع الشركات بانتهاكات جسيمة لحقوق الإنسان.

٧٧ - وفي تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٣، شارك كل من المركز دون الإقليمي لحقوق الإنسان والديمقراطية في وسط أفريقيا، والمؤتمر الدولي المعني بمنطقة البحيرات الكبرى،

والجماعة الاقتصادية لدول وسط أفريقيا، ومبادرات الحوكمة بإشراك المواطنين، ومكتب الأمم المتحدة في بوروندي، في تنظيم حلقة عمل في بوجومبورا عن حقوق الإنسان، ومنع النزاعات، واستغلال الموارد الطبيعية في وسط أفريقيا. وأسفرت حلقة العمل هذه عن اعتماد خطط عمل وطنية للمتابعة. وفي غواتيمالا سعت المفوضية إلى إعمال حقوق العمال الريفيين ودعم وزارة العمل، بطرق شتى من بينها وضع دليل لمفتشي العمل يبين مدى الاحترام لحقوق العمال في الصناعات الزراعية. وبحلول نهاية عام ٢٠١٣، كانت بعض مديريات التفتيش المحلية قد بدأت في استخدام الدليل بشكل تجريبي.

هاء - توسيع الحيز الديمقراطي

٧٨ - تم تحديد الاتجاهات التي تقيد الحريات العامة دون مبرر وتحد من دور الجهات الفاعلة في المجتمع المدني في جميع المناطق، بما في ذلك في سياق العمليات الانتخابية أو كرد فعل على الاحتجاجات. ويعد المدافعون عن حقوق الإنسان والصحفيون، في العديد من الحالات، الهدف الرئيسي للقيود، والتهديدات، والاعتداءات، من جانب السلطات، ومن جانب جهات فاعلة من غير الدول بشكل متزايد.

٧٩ - وقد نظمت المفوضية، في كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٣، بناء على طلب مجلس حقوق الإنسان، حلقة دراسية للخبراء عن التدابير الفعالة والممارسات الفضلى لضمان تعزيز حقوق الإنسان وحمايتها في سياق الاحتجاجات السلمية. ودُعي المقررون الخاصون المعنيون بالحق في حرية التجمع السلمي والحق في تكوين الجمعيات، والمعنيون بحالات الإعدام خارج القضاء أو بإجراءات موجزة أو تعسفا، إلى تبادل الآراء والخبرات مع المشاركين. وفي كانون الثاني/يناير ٢٠١٤، أصدرت المفوضية تقريرا عن نتائج هذه الحلقة الدراسية. ورصدت المفوضية المظاهرات التي نُظمت في العديد من البلدان التي لها وجود فيها، وقدمت المشورة إلى السلطات والمجتمع المدني لكفالة أن تكون الاحتجاجات سلمية. وفي كمبوديا، رصدت المفوضية مظاهرات واحتجاجات عامة غير مسبقة غداة الانتخابات التي أجريت في حزيران/يونيه ٢٠١٣، فضلا عن إضرابات عمالية^(١٣). وفي تايلند رصدت المفوضية، المظاهرات التي خرجت في الفترة السابقة على الانتخابات.

٨٠ - وعملا بقرار مجلس حقوق الإنسان ١٢/٢١، قامت المفوضية بتجميع الممارسات الجيدة في مجال حماية الصحفيين ومنع الاعتداء عليهم، ومكافحة إفلات مرتكبي هذه الاعتداءات من العقاب (A/HRC/24/23)، ونظر مجلس حقوق الإنسان في التقرير في إطار

(١٣) انظر أيضا A/HRC/27/43.

فريق مناقشة، نظمت المفوضية في حزيران/يونيه ٢٠١٤ وقد استرشدت الجمعية العامة بهذه المناقشة في قرارها ١٦٣/٦٨ بشأن سلامة الصحفيين ومسألة الإفلات من العقاب، الذي أعلنت فيه الجمعية، بين جملة أمور، يوم ٢ تشرين الثاني/نوفمبر باعتباره اليوم الدولي لإنهاء الإفلات من العقاب على الجرائم المرتكبة ضد الصحفيين. وواصلت مفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان أيضا دعم خطة عمل الأمم المتحدة المتعلقة بسلامة الصحفيين ومسألة الإفلات من العقاب التي تنسقها منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة.

٨١ - وعملت المفوضية على معالجة المسائل المتعلقة بالمراقبة والحق في الخصوصية في العصر الرقمي، على النحو المبين في قرار الجمعية العامة ١٦٧/٦٨. وتعاونت المفوضية مع جامعة الأمم المتحدة في مشروع بحثي عن تطبيق القانون الدولي لحقوق الإنسان على الأنظمة الوطنية التي تشرف على المراقبة الرقمية الحكومية. وعملا بذلك القرار، وبعد تعميم استبيان على أصحاب المصالح جميعا، قدمت المفوضية تقريرها عن الحق في الخصوصية في العصر الرقمي (A/HRC/27/37) إلى مجلس حقوق الإنسان وإلى الجمعية العامة.

واو - الإنذار المبكر وحماية حقوق الإنسان في حالات التزاع والعنف وانعدام الأمن

١ - الإنذار المبكر

٨٢ - تنفذ المفوضية جميع سياسات الأمين العام ذات الصلة بحقوق الإنسان، وتقدم بانتظام الدعم في مجال حقوق الإنسان إلى منظومة الأمم المتحدة، لا سيما في سياق الأزمات، وتقدم بالإضافة إلى ذلك الدعم والتوجيه والتدريب على نحو متزايد إلى المنسقين المقيمين وأفرقة الأمم المتحدة القطرية. علاوة على ذلك، تشارك مفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان في أنشطة فريق العمل المنبثق من اللجنة الدائمة المشتركة بين الوكالات والمعني بالتأهب والقدرة على التكيف، لا سيما في إعداد التقارير المنتظمة عن الإنذار المبكر واتخاذ الإجراءات المبكرة.

٨٣ - وواصلت المفوضية تقديم الدعم إلى لجان التحقيق الدولية وبعثات تقصي الحقائق المكلفة من مجلس حقوق الإنسان ومجلس الأمن للتحقيق في الادعاءات التي تفيد بوقوع انتهاكات خطيرة لحقوق الإنسان وللقانون الإنساني الدولي. وواصلت المفوضية خلال الفترة المشمولة بالتقرير، تقديم الدعم إلى لجنة التحقيق الدولية المستقلة بشأن الجمهورية العربية السورية، وأنشأت لجنة للتحقيق بشأن جمهورية أفريقيا الوسطى، وشرعت في إنشاء لجنة تحقيق بشأن إريتريا وغزة، على التوالي. وقدمت الدعم أيضا إلى لجنة الاتحاد الأفريقي للتحقيق بشأن جنوب السودان. وفي تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٣، أصدرت المفوضية منشورا موجهها إلى الممارسين وصانعي السياسات وهيئات الدفاع بشأن المنهجيات

والإرشادات اللازمة للجان التحقيق الدولية وبعثات تقصي الحقائق، وذلك استنادا إلى خبرة تمتد لعقدين من الزمان في هذا المجال.

٢ - توفير الحماية في حالات النزاع والعنف وانعدام الأمن

٨٤ - نظرا لارتباط معظم الأزمات في مجالي السلام والأمن بوقوع انتهاكات واسعة النطاق لحقوق الإنسان، واصلت المفوضية عمليات الرصد والإبلاغ، بطرق شتى من بينها تقديم تقارير وإحاطات إلى الجمعية العامة ومجلس الأمن ومجلس حقوق الإنسان. يتحتم التأكد من أن الدول الأعضاء تم توجيه انتباهها إلى الأزمات والانتهاكات، وتم تزويدها بالمعلومات الموثوقة بها وذات الصلة المطلوبة لإجراء مداولاتها. وقد دُعيت المفوضية السامية، والأمين العام المساعد كل على حدة إحدى عشرة مرة خلال العام الماضي، لإطلاع مجلس الأمن على الأوضاع في سبعة بلدان.

٨٥ - وخلال الفترة قيد الاستعراض، نشرت المفوضية ١٠ أفرقة معنية بحقوق الإنسان للقيام بمهام رصد في سياقات شهدت تدهورا في أوضاع حقوق الإنسان، لا سيما في جمهورية أفريقيا الوسطى وأوكرانيا^(١٤)؛ أو في أعقاب حالات طوارئ إنسانية، لا سيما في الفلبين؛ أو لتقديم الدعم إلى منسقين مقيمين في بلدان مختلفة من بينها ميانمار ونيجيريا.

٨٦ - ولا يزال الاندماج الفعلي لحقوق الإنسان في بعثات السلام التابعة للأمم المتحدة من أولويات المفوضية. وقد عملت المفوضية مع دول أعضاء للتأكد من أن البعثات أوكلت إليها الولايات وزُودت بالموارد الملائمة لحماية حقوق الإنسان في مجالات شتى، من بينها حماية المدنيين. وساعدت المفوضية أيضا البعثات في تعزيز نشاطها في مجال حقوق الإنسان، في أماكن شتى من بينها جمهورية أفريقيا الوسطى ومالي. وفي جمهورية أفريقيا الوسطى، ساهمت المفوضية في عملية تحوّل البعثة السياسية الخاصة إلى عملية لحفظ السلام، وقدمت الدعم لإدماج قوات حفظ السلام التابعة للاتحاد الأفريقي في عملية الأمم المتحدة الجديدة للسلام في هذا البلد، التي أطلق عليها بعثة الأمم المتحدة المتكاملة المتعددة الأبعاد لتحقيق الاستقرار في جمهورية أفريقيا الوسطى، وذلك عن طريق توفير التدريب في مجال حقوق الإنسان. وشاركت المفوضية أيضا في إعادة تشكيل بعثتي جمهورية الكونغو الديمقراطية وجنوب السودان، وفي التخطيط للسحب التدريجي لبعثتي بوروندي وسيراليون وإغلاقهما.

(١٤) انظر تقارير مفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان عن حالة حقوق الإنسان في أوكرانيا، المؤرخة ١٥ نيسان/أبريل و ١٥ أيار/مايو و ١٥ حزيران/يونيه و ١٥ تموز/يوليه ٢٠١٤، والمتاحة على الموقع <http://www.ohchr.org/EN/countries/ENACARRegion/Pages/UAIndex.aspx>.

٨٧ - وقدمت المفوضية بانتظام مدخلات في الإحاطات التي تقدمها أفرقة الخبراء المعنية بحماية المدنيين، وقدمت الخبرات الفنية إلى بعثات الأمم المتحدة في كل من جمهورية أفريقيا الوسطى وجمهورية الكونغو الديمقراطية وجنوب السودان، في وضع أو تنقيح استراتيجياتها وعملياتها لحماية المدنيين. ودعمت أيضا وضع إرشادات تشغيلية بشأن حقوق الإنسان لحفظة السلام النظاميين في بعثة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في هايتي.

٨٨ - وقامت المفوضية وإدارة عمليات حفظ السلام التابعة للأمانة العامة بنشر تقرير عن الدروس المستفادة من آليات الحماية المشتركة والتدابير الأخرى التي اتخذتها بعثة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في جمهورية الكونغو الديمقراطية من أجل حماية المدنيين. وفي كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٣، عقدت المفوضية حلقة عمل مع الموظفين العاملين في مجال حقوق الإنسان وكبار الأفراد العسكريين في بعثات حفظ السلام بهدف جمع الممارسات الجيدة في مجال حماية المدنيين. وقدمت المفوضية الدعم أيضا لعملية وضع إرشادات تشغيلية في مجال حقوق الإنسان لحفظة السلام من أفراد الشرطة والأفراد العسكريين في البعثات، وقدمت المشورة بشأن وضع استراتيجيات لحماية المدنيين، في مناطق شتى من بينها جمهورية أفريقيا الوسطى وجنوب السودان. علاوة على ذلك، دعمت المفوضية التدريب الذي توفره إدارة عمليات حفظ السلام بشأن حماية المدنيين للمدربين العسكريين من البلدان المساهمة بقوات، وقدمت التدريب في مجال حقوق الإنسان إلى قدرة الشرطة الدائمة في إدارة عمليات حفظ السلام، وقدمت المشورة إلى مركز كوفي عنان للتدريب الدولي على حفظ السلام بشأن تصميم دورة في مجال حقوق الإنسان لأفراد حفظ السلام.

٨٩ - وواصلت المفوضية أيضا العمل مع إدارة عمليات حفظ السلام، وإدارة الشؤون السياسية وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، ومكثي الممثلين الخاصين للأمين العام المعنيين بالعنف الجنسي في حالات النزاع والأطفال والتراعات المسلحة، بهدف ترشيد قدرات الأمم المتحدة المتعلقة بتوفير حماية أكبر في مجال حقوق الإنسان.

٩٠ - وقامت المفوضية، خلال الفترة المشمولة بالتقرير، بتدريب أكثر من ٧٠ من موظفي شؤون حقوق الإنسان في بعثات السلام التابعة للأمم المتحدة على الرصد والتحقيق والإبلاغ عن العنف الجنسي المرتبط بالتراعات. وشاركت المفوضية أيضا في إعداد وتنفيذ حلقة العمل الأولى للمستشارين المعنيين بحماية المرأة، التي عقدت في كانون الثاني/يناير ٢٠١٤ في عنتبي، أوغندا. بالإضافة إلى ذلك، ساهمت المفوضية مع هيئة الأمم المتحدة للمرأة، في وضع مذكرة الأمين العام التوجيهية بشأن التعويضات عن العنف الجنسي المرتبط بالتراعات، التي أطلقت في مؤتمر القمة العالمي لإنهاء العنف الجنسي في حالات النزاع، الذي عقد في لندن في حزيران/

يونه ٢٠١٤. وواصلت المفوضية، باعتبارها كيانا يشارك في قيادة فريق الخبراء المعني بسيادة القانون/والعنف الجنسي في حالات النزاع، تقديم الدعم إلى السلطات الوطنية لمكافحة الإفلات من العقاب في جرائم العنف الجنسي المرتبط بالنزاعات، في بلدان عدة من بينها جمهورية الكونغو الديمقراطية وجنوب السودان والصومال وغينيا وليبيريا وكوت ديفوار وكولومبيا.

٩١ - وقد تبين بعد عامين من اعتماد سياسة بذل العناية الواجبة في مراعاة حقوق الإنسان في الدعم الذي تقدمه الأمم المتحدة إلى قوات الأمن غير التابعة لها، أهمية هذه السياسة كأداة للمساعدة على المشاركة الفعالة والقائمة على المبادئ في حالات تزايد مخاطر الانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان من جانب قوات الأمن الوطنية والإقليمية الشريكة للأمم المتحدة. وقد حظيت هذه السياسة بدعم قوي من جانب الدول الأعضاء ومنظمات المجتمع المدني، وتم التنويه بها في أحيان كثيرة من جانب مجلس الأمن. وتدعم المفوضية تنفيذ هذه السياسة عن طريق وضع مبادئ توجيهية إضافية، وإسداء المشورة إلى بعثات السلام التابعة للأمم المتحدة، والأفرقة القطرية التابعة للأمم المتحدة وفراى الكيانات التابعة للأمم المتحدة بشأن وضع إجراءات وتقييمات للمخاطر.

٣ - حقوق الإنسان في سياق العمل الإنساني

٩٢ - وفي كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٣، اعتمدت الأطراف الرئيسية في اللجنة الدائمة المشتركة بين الوكالات الحماية باعتبارها إحدى أولوياتها، وأصدرت بيان التزام "بالأهمية المحورية للحماية في العمل الإنساني". علاوة على ذلك، أقرت اللجنة الدائمة المشتركة بين الوكالات سياسة للحماية تهدف في جملة أمور إلى منع الانتهاكات للقانون الدولي لحقوق الإنسان والقانون الإنساني الدولي، والتصدي لها. وتشكل هذه التطورات الثمرة الرئيسية للمناقشات التي بدأها المفوضية مع اللجنة الدائمة المشتركة بين الوكالات بشأن حماية حقوق الإنسان في الأزمات الإنسانية، في ضوء تقرير فريق الاستعراض الداخلي المعني بعمل الأمم المتحدة في سري لانكا وخطة عمل "الحقوق أولاً". ومنذ ذلك الحين، أصبح عمل مفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان مع اللجنة الدائمة المشتركة بين الوكالات منصبا على تفعيل الحماية.

٩٣ - وفي هذا السياق، شاركت المفوضية، بهدف تعزيز القيادة في الحالات الإنسانية، في استعراض أداء جميع منسقي الشؤون الإنسانية الذي تجريه اللجنة الدائمة المشتركة لكفالة اعتبار دورهم الحاسم في تعزيز وحماية حقوق الإنسان معيارا رئيسيا لتقييم أدائهم. بالإضافة

إلى ذلك، ساهمت المفوضية في وضع برنامج لتوجيه المنسقين المقيمين لعام ٢٠١٤، يتضمن حماية حقوق الإنسان باعتبارها إحدى المهام الرئيسية للجهات الإنمائية الفاعلة.

٩٤ - وواصلت المفوضية، بوصفها جهة فاعلة رئيسية، المشاركة في توفير الحماية وتقديم التوجيه والدعم إلى منسقي الشؤون الإنسانية والأفرقة القطرية الإنسانية ومجموعات الحماية في كل من جمهورية أفريقيا الوسطى، والعراق، وميانمار، وجنوب السودان، وأوكرانيا، واليمن، ومن خلال نشر فرق للاستجابة السريعة، كما حدث في الفلبين. وقد خصصت المفوضية، في إطار التزاماتها المتعلقة بالعمل الميداني في حالات الطوارئ الإنسانية، للعام الثاني على التوالي، ٢١ من الموظفين الأكفاء في المستوى الثالث لآلية الاستجابة السريعة المشتركة بين الوكالات.

الفصل الثالث

الاستنتاجات

٩٥ - كانت الفترة قيد الاستعراض، مرة أخرى حافلة بالإنجازات ومشحونة بالتحديات بالنسبة لمفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان. وشهدت تلك الفترة بعض التطورات البارزة التي ستعزز بالضرورة أهمية وتأثير المفوضية وآليات الأمم المتحدة لحقوق الإنسان، والتي يؤمل أن تدعم الأعمال الفعلية لحقوق الإنسان كأحد الركائز الثلاث للأمم المتحدة.

٩٦ - وبفضل تفاني موظفي المفوضية في الميدان وفي المقر، خلال فترة ولاية المفوضية السامية الحالية، أكدت مفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان على الطابع المعياري والتنفيذي لولايتها، فضلا عن الدور المحوري لحقوق الإنسان في سياق السلام والأمن والتنمية. وعززت المفوضية باطراد أيضا قدرتها على الاستجابة لمختلف الحالات والطلبات. ورغم القيود المالية المستمرة، استجابت المفوضية باستمرار لطائفة واسعة النطاق من الطلبات، بما في ذلك زيادة الولايات التي صدرت بها تكاليفات من مجلس الأمن ومجلس حقوق الإنسان؛ وعمليات النشر بغرض الرصد والإبلاغ في سياق النزاعات والأزمات السياسية والاقتصادية والاجتماعية، سواء على الصعيد العالمي أو على الصعيد الوطني؛ وتقديم دعم أقوى إلى بعثات السلام التابعة للأمم المتحدة وإلى الأفرقة القطرية؛ والاستجابة لطلبات التعاون التقني، بما في ذلك ما يتعلق بالاستعراض الدوري الشامل.

٩٧ - وبعد مرور عشرين عاما على إنشاء ولاية مفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان، يقع على عاتق المجتمع الدولي واجب جماعي في الحفاظ على المكاسب التي تحققت في مجال تعزيز وحماية جميع حقوق الإنسان للجميع، وتعبئة الجهود من أجل التصدي الفعال للتحديات المزمنة والناشئة التي تحول دون إحراز مزيد من التقدم على كل من الصعيد العالمي والقطري.

